

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

عنوان الموضوع:

دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية
-دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية قسنطينة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الأستاذ:

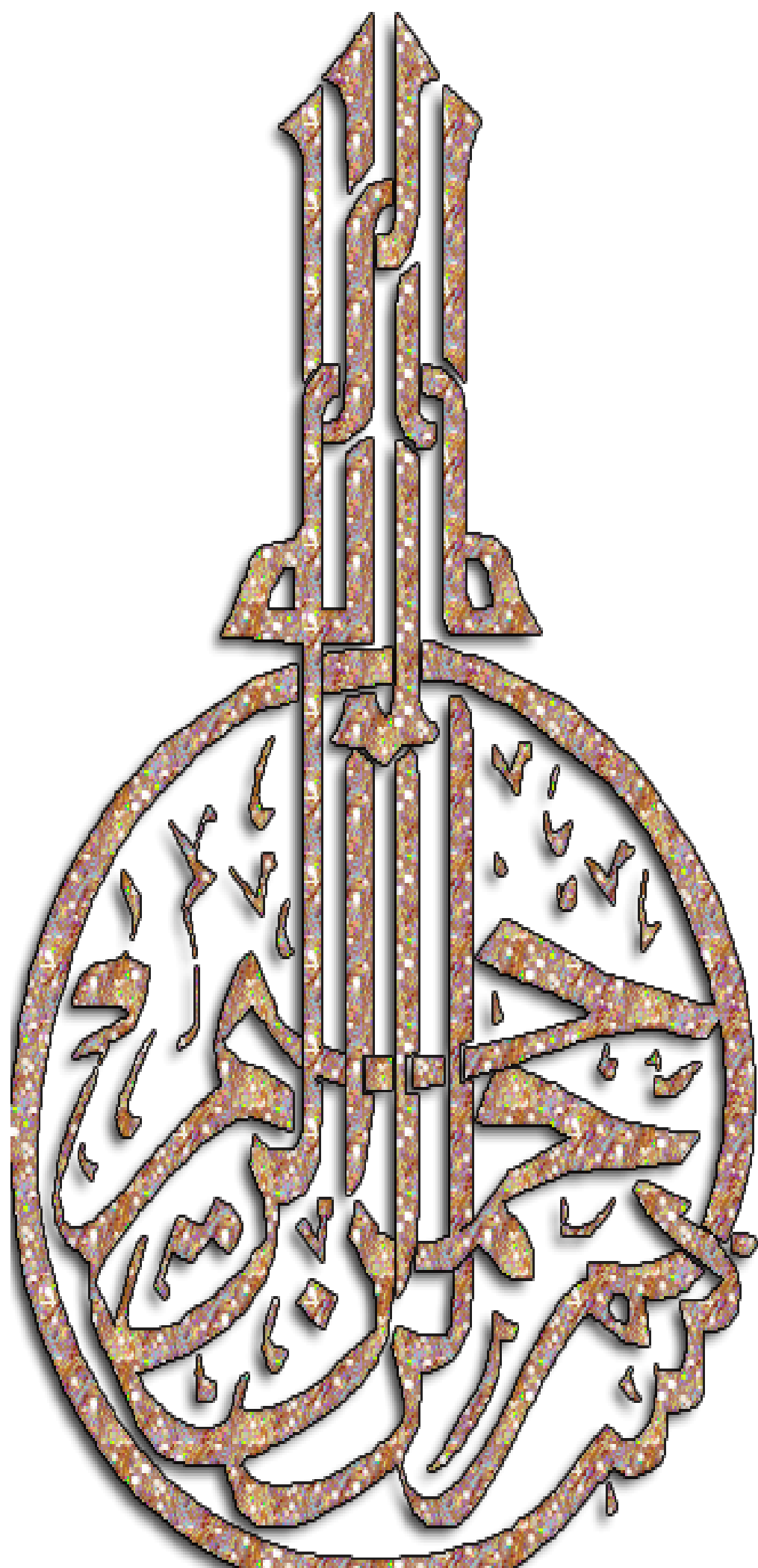
- غربي حمزة

من إعداد الطلبة:

- فنيش ابتسام

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غفصي توفيق	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
حمزة غربي	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشا





﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۖ رَبَّنَا وَلَا

تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ

قَبْلِنَا ۖ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ

عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۖ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى

الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الحبيين بارك الله فيهما وأطال الله في عمرهما
وقدرني على رد جزء من جميلهما.

إلى إختي وأختاتي: ميساء، سامي، أسماء وخاصة الكتكوتة
زهرة.

إلى زوجي الغالي عبد الرحمن وعائلته الكريمة
إلى كل أفراد عائلتي من كبيرهم إلى صغيرهم.
كما أهدي هذا العمل إلى أعز صديقة لي سمية
كما لا أنسى صديقتي وزميلاتي في الجامعة
نور الهدى، خديجة، سامية

وكل دفعة محاسبة وتدقيق 2018 دون استثناء.

إلى كل باحث وطالب علم
إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي

ابنسام

شكر وتقدير

لله الحمد والمنة على انجاز هذا العمل فهو الأحق أولاً بالشكر

ثم أتقدم بالشكر إلى الاستاذ المشرف " حمزة غربي " على ثقته

وتوجيهاته

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتنا الذين أشرفوا

على تكويننا خلال المرحلة الجامعية

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مكاتب محافظتي الحسابات

ما قدموه لي من مساعدات وتسهيلات في

على

إنجاز هذا العمل

وكل من مد يد العون من قريب أو من بعيد

ابتهام

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
(أ-ط)	المقدمة.....
01	الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية
02	مقدمة الفصل الأول
03	المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية
03	المطلب الأول: تعريف المراجعة الخارجية وأنواعها
08	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الخارجية
11	المطلب الثالث : معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها
13	المطلب الرابع: تقارير المراجعة الخارجية
17	المطلب الخامس : مساهمة المراجعة الخارجية في تفعيل مصداقية القوائم المالية
19	المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية
19	المطلب الأول : تعريف و خصائص القوائم المالية
24	المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية ومستخدميها
27	المطلب الثالث : عرض القوائم المالية والاعتبارات العامة المتعلقة لإعدادها
29	المطلب الرابع: جودة القوائم المالية

32	المطلب الخامس : قياس جودة القوائم المالية
34	خلاصة
35	الفصل الثاني : دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات بولاية قسنطينة
36	تمهيد.....
37	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
37	المطلب الأول: طريقة الدراسة
39	المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة في الدراسة
40	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
40	المطلب الأول:مناقشة ما توصلت إليه الدراسة
49	خلاصة
50	الخاتمة.....
54	المراجع.....
57	الملاحق.....
81	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01)	نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2015	41
الجدول (02)	نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2017/2016	44
الجدول (03)	نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الهناء لسنة 2015	46

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (01)	تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة	07
الشكل (02)	معايير المراجعة المتعارف عليها	11
الشكل (03)	أنواع تقارير المراجعة الخارجية	15
الشكل (04)	خصائص القوائم المالية	23

قائمة الملاحق

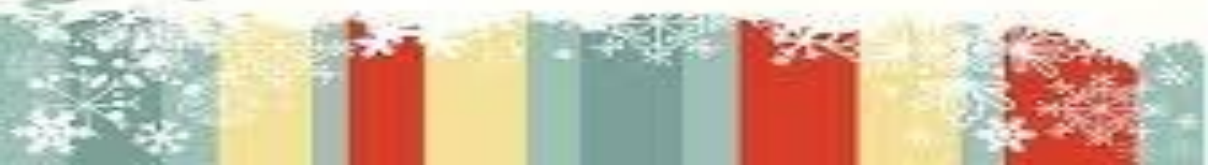
رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية	58
02	حساب النتائج (حسب كل نوع)	60
03	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	62
04	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)	63
05	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	64
06	جدول تغيرات الأموال الخاصة	65
07	نماذج يمكن إيرادها في الملاحق	66
08	تقارير مؤسسة الأمل للسنوات 2017/2016/2015	69
09	تقارير مؤسسة الهناء لسنة 2015	77

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة الإنجليزية	الدلالة باللغة العربية
IAS	International Accounting Standard N01	المعيار المحاسبي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Statements	المعايير الدولية للتقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية المالية



المقدمة



المقدمة

أحدث ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغيرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة، فانتقلت المؤسسات الاقتصادية من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم تنفصل الملكية فيها عن التسيير، ونتيجة تزايد العولمة الاقتصادية في نشاط الشركات اليوم في مختلف دول العالم، والتطور المتزايد والمستمر في العمليات المالية وحجمها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر وغير مباشر مع المؤسسة في ظل القوانين والأنظمة والمعايير المحلية والدولية المتبعة حالياً والتي باتت تتصف بالتعقيد والصرامة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، وعلى هذا الأساس تم استحداث نظام رقابة داخلي لمساعدتها على ضبط القواعد وتحقيق الأهداف المسطرة، وظهر الحاجة إلى المراجعة .

ولقد أدرك أصحاب المصلحة في المؤسسة في ظل ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لدى مختلف المؤسسات وزيادة حالات الأخطاء والغش والتلاعب بأموالها، أن المراجعة هي الوسيلة القادرة على الحكم على مدى تعبير مخرجات المحاسبة على الواقع الفعلي لها، فهاته المخرجات هي الأساس الذي يعتمد عليه متخذي القرار في تسيير أعمالهم المختلفة، فالمراجعة الخارجية تمثل ضمان أكبر حول مصداقية القوائم المالية وهذا في ظل وجود طرف ثالث آخر محايد فهو بمثابة وسيط بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية، فالحاجة إلى مهنة المراجعة الخارجية حتمية لا غنى عنها لتزويد مختلف الأطراف بمعلومات دقيقة وقوائم مالية ذات جودة.

المقدمة

بناء على ما سبق تبدو أهمية طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي الموالي:

أ- ما هو دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم طرح التساؤلات الموالية:

- ✓ هل تعتبر المراجعة الخارجية وسيلة فعالة يعتمد عليها في تحسين المعلومات المحاسبية؟
- ✓ فيما يكمن أثر تطبيق إرشادات المراجع الخارجي على وضعية المؤسسة؟
- ✓ هل يساهم الإطار النظري للمراجعة كمهنة مستقلة، في تلبية حاجيات الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية؟

ب- فرضيات البحث

- يتوقف إسهام المراجعة الخارجية في تفعيل جودة القوائم المالية على مدى قناعة المستويات الإدارية بأهمية المراجعة الخارجية ومدى تطبيقها بجميع مقوماتها داخل المؤسسة.
- ينعكس إيجابا التزام الشركة بتطبيق توصيات مراجع الحسابات على جودة القوائم المالية.
- إن الإطار النظري للمراجعة الخارجية يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهذا من خلال مجموعة من المعايير التي تنظمها وبالتالي تلبيتها لمختلف حاجيات الأطراف المستفيد منها.

ت- مبررات اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي والرغبة في دراسة الموضوع وهذا لارتباطه بمجال التخصص.
- بغية التوسع في مجال المراجعة الخارجية ومحاولة دراسة أثرها على جودة القوائم المالية.
- الحاجة الماسة إلى قوائم مالية ذات جودة تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة، وخاصة في ظل البيئة الاقتصادية الحالية.

ث - أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف الدراسة عموماً إلى:

-إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة في المساعدة على تقديم قوائم مالية ذات جودة للجهات المستفيدة منها.

-محاولة معرفة وتشخيص تأثير المراجعة الخارجية على جودة القوائم المالية.

تندرج أهمية الدراسة في:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تركز بشكل جوهري على إبراز مدى مساهمة والدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية وذلك من خلال توضيح أثر تقرير المراجع الخارجي على الشركة وضرورة تبيان أهميته باعتباره الركيزة الأساسية لأي شركة تطمح لكسب الثقة في التعاملات والاستمرارية.

ج - حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة المراجعة الخارجية والقوائم المالية والدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية وبالنسبة للجزء التطبيقي تحدد الدراسة بمايلي:

-**الحدود المكانية:** تم إجراء دراسة الحالة على مستوى مكتب محافظي الحسابات لولاية قسنطينة.
-**الحدود الزمانية:** لقد تم تحديد المجال الزمني لإجراء دراستنا ضمن الفترة الممتدة من فيفري 2018 إلى أبريل 2018.

ح- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بغية تحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي والثاني يقوم على منهج دراسة الحالة، دراسة حالة عينة من تقارير محافظ الحسابات لبعض المؤسسات الاقتصادية لسنوات مختلفة اعتمادا بدرجة كبيرة على الوثائق إضافة إلى طرح بعض الاستفسارات.

خ- صعوبات البحث

-قلة المراجع بالنسبة لعنصر جودة القوائم المالية.
-قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت الموضوع.
-سرية المعلومات.

د- الدراسات السابقة

❖ **الدراسة الأولى:** حسن محمد العربي، مذكرة ماستر بعنوان: دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة 2014.
تمحورت إشكالية الدراسة في: ما الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في دعم مصداقية الكشوف المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة الخارجية في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات

بصفة خاصة وإظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة في المساعدة على تقديم قوائم مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن مراجعة الحسابات أثبتت مرونتها وتجاوبها السريع مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد وهذا من خلال تم تكيفها واستجابتها لاحتياجات مختلف الأطراف الاقتصادية المستفيدة من خدماتها في الحصول على قوائم مالية تتوفر فيها الصفات المطلوبة من جودة ومصداقية.

❖ **الدراسة الثانية: دراسة بوخالفة وسيلة، ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، تمت الدراسة سنة 2013 تحت عنوان: دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية.**

وقد تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية:

- ما مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات محافظ الحسابات؟

هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة الخارجية في المساعدة على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تتميز بالدقة وللجهات تطلبها، تسليط الضوء على ما هو موجود فعليا ومقارنته بما هو مدروس.

من أهم النتائج المتوصل إليها ان المراجعة الخارجية وظيفة تتم من طرف مراجع خارجي هدفه إعطاء رأي فني محايد لمستخدمي القوائم عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية، وإن وجود نظام رقابة داخلي سليم وقوي أخطاء يساعد في عملية المراجعة وأن تضافر الجهود من طرف المؤسسة والمراجع الخارجي يؤدي إلى السير الحسن للمؤسسة.

❖ **الدراسة الثالثة:** دراسة لندة قداري، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، سنة 2015 تحت عنوان دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

وقد تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المراجعة الخارجية والدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في النهوض بجودة المعلومة المحاسبية وتوضيح الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة مع إظهار مدى التزام المؤسسات بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل وأن المراجعة الخارجية تساهم في تحسين دور المعلومات المحاسبية في تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها ويتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب كما تساهم المراجعة الخارجية في توفير معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية تساعد على اتخاذ القرارات.

ذ- هيكل الدراسة

اعتمدنا في عملية معالجة الموضوع على الخطة التالية والتي تتضمن ما يلي:

-المقدمة العامة وذلك تماشيا مع اسس البحث العلمي الأكاديمي محاولة في إعطاء صورة عن الموضوع بصفة عامة وتبيان خلفياته العلمية.

ومن أجل دراسة صلب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين كما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية حيث تم تقسيمه إلى
مبحثين رئيسيين كالآتي:

المبحث الأول تحت عنوان الإطار النظري للمراجعة الخارجية

المبحث الثاني تحت عنوان ماهية القوائم المالية

الفصل الثاني: تناول دراسة حالة عينة عشوائية من تقارير محافظ الحسابات بولاية قسنطينة وهو بدوره قسم إلى مبحثين تطرق الاول إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني شمل نتائج الدراسة ومناقشتها حيث تطرق إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية إضافة إلى ذلك مناقشة ما تم التوصل إليه.



الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الخارجية

والقوائم المالية

مقدمة الفصل الأول

عرفت المراجعة كميدان واسع تطورات كبيرة ومتواصلة صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها، ومع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة أصبح يصعب على المؤسسة يوم بعد يوم التسيير وذلك نظرا لكثرة العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات والتلاعبات أحيانا.

فالمراجعة هي عملية منتظمة للحصول على القرائن الدالة على الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها، فهي تعتبر الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية، التي تهدف الى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية، والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عن طريق إصدار تقرير في نهاية عملية المراجعة لتعزيز موثوقيتها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها، ومدى تطابق الاجراءات الموضوعية من طرف الادارة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأموالها .

من هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

-المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية؛

-المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية

حظيت المراجعة باهتمام كبير من قبل مختلف الهيئات نظرا لطبيعتها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة والجهات المستفيدة من خدماتها، ولها معايير تحكمها وعلى المراجع أن يلتزم بها.

المطلب الأول: تعريف المراجعة الخارجية وأنواعها

سبب وجود المراجعة هو وجود معاملات مؤثرة في ذمة الأطراف المشاركة فيها ويترتب عنها حقوق والتزامات، ونتيجة هذه المعاملات تسجل عند وقوع أو تصفية هذه الأخيرة وفقا للغة المحاسبية.

1-تعريف المراجعة الخارجية

جاءت عدة تعاريف للمراجعة الخارجية، فمنها من تعرف المراجعة على أنها تلك التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلا عن إدارتها،¹ بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد، عن مدى دلالة القوائم المالية، في الوضع المالي للمؤسسة وذلك خلال نهاية فترة زمنية، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة.²

ومن خلال التعريف السابق، يجب الإشارة إلى أن عملية المراجعة الخارجية حتى تصل إلى هدفها يجب أن تمر بثلاث مراحل، وهي:

- **الفحص**، ويقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها وتسجيلها وتبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة.

1محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص : 30.

2- عبد الرحمان با بنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2008، ص ص:21، 22.

- التحقق، ويقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية. حيث يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر المادية للمؤسسة، وعلى تسجيلها تسجيلًا يوافق التشريع المحاسبي في دفاتر المؤسسة، فضلًا عن التأكد من تسجيل كل ما من شأنه أن يؤثر على عناصر الدخل أو الذمة.

- التقرير، وهو ختام عملية المراجعة يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها في تقرير ويقدم إلى من يهمله الأمر داخل المؤسسة وخارجها.¹

وتعرف المراجعة الخارجية على أنها " عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة من القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع تواصل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام² ".

وعرفت أيضًا بأنها " عملية فحص لمجموعة من المعلومات، يقوم هذا الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وفقًا لمجموعة من المعايير الموضوعية والتي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية مع ضرورة إيصال هذا الرأي للأطراف المعنية لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد الاعتماد على تلك القوائم³ ".

من خلال هذه التعاريف، يمكن القول إن المراجعة الخارجية هي عبارة عن اختبار وفحص مهني يقوم به شخص مستقل عن المؤسسة، بهدف إبداء رأي فني محايد حول صحة وعدالة القوائم المالية.

¹ - محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 2005، ص ص: 11، 12 .

² عبد الفتاح محمد صحن، وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 07.

³ أحمد نور، مراجعة الحسابات، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 1962، ص: 06.

2-أنواع المراجعة الخارجية

يمكن تقسيم المراجعة الخارجية إلى ما يلي:¹

- من حيث القائم بعملية المراجعة، حيث توجد المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، فالمراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة، يهدف بشكل رئيسي إلى تقديم رأي محايد ومستقل حول القوائم المالية. أما المراجعة الداخلية فقد نشأت بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية. فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة، تعمل داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة.
- من حيث الإلزام، وتوجد مراجعة إلزامية وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية لها. ومراجعة اختيارية، وهي المراجعة التي تتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة.
- من حيث مجال أو نطاق المراجعة، وتوجد مراجعة كاملة، وفي هذا النوع من المراجعة يكون نطاق عمل المراجعة غير محدد، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع أية قيود على نطاق الفحص والعمل الذي يقوم به، حيث أن مسؤولية هذا الأخير تغطي جميع ذلك النطاق الذي لم يخضع للفحص. إضافة إلى مراجعة جزئية وهي المراجعة التي تتضمن وضع بعض القيود على نطاق المراجعة، بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها،

¹ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجزائر، 2009/2010، ص، ص، ص، ص: 23-24-25-26 .

وتحدد الجهة التي تعين المراجع تلك العمليات على سبيل الحصر وفي هذه الحالة تقتصر مسؤولية المراجع في مجال أو نطاق المراجعة الذي حدد له فقط دون غيره.

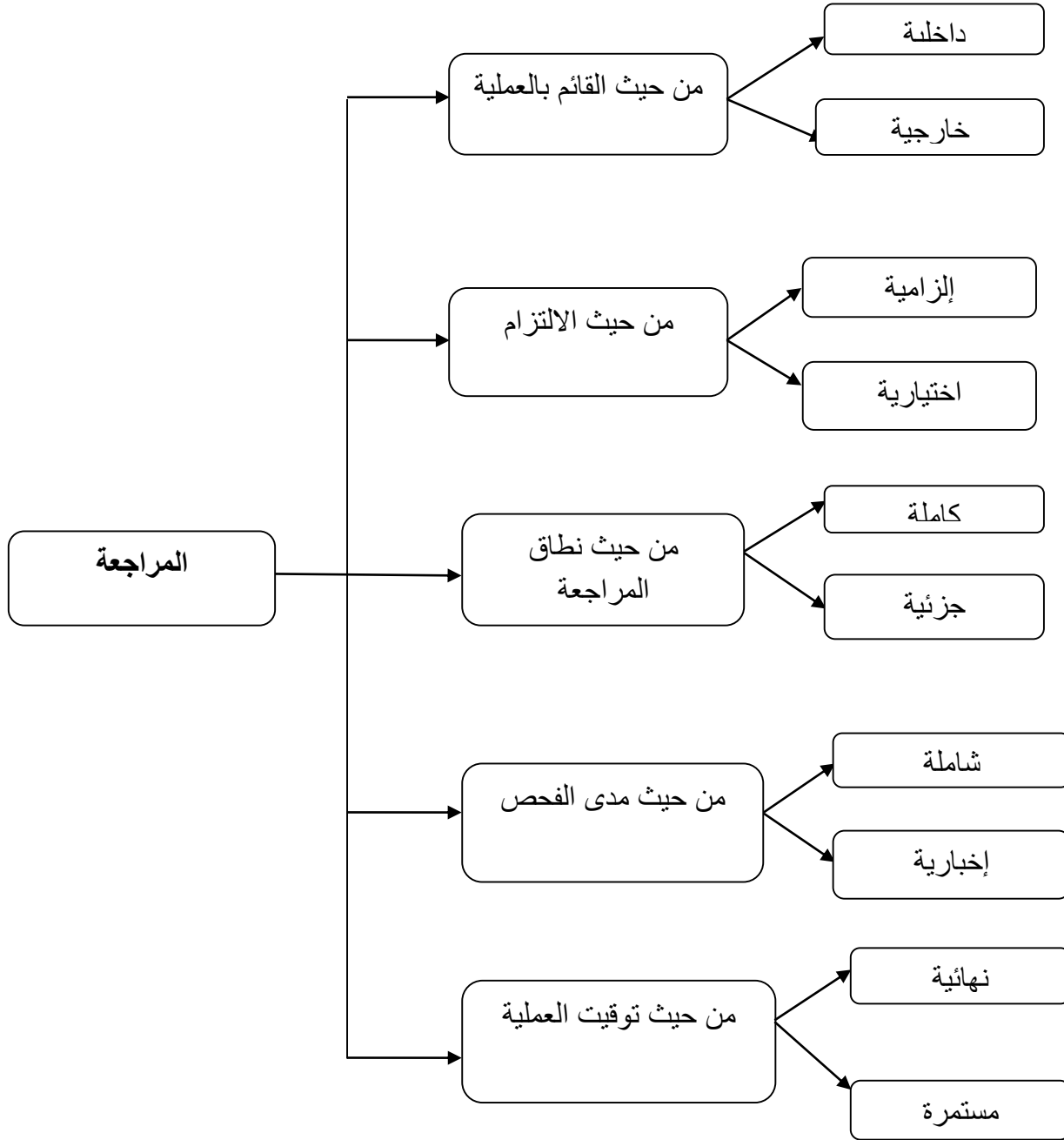
- من حيث مدى الفحص أو فحص حجم الاختبارات، وتوجد مراجعة شاملة، وتعني أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، ويصلح هذا النوع من المراجعة للمؤسسات صغيرة الحجم، بينما في حالة المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة. وتوجد مراجعة اختبارية، وفي هذا النوع من المراجعة يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص، مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها، فالمراجعة الاختبارية تعتبر الأساس السائد في وقتنا الحاضر. يتوقف تحديد حجم العينة على عدة اعتبارات، من أهمها ما يظهره فحص وتقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المؤسسة من ناحية، ومدى إمكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختبارية من ناحية أخرى

- من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الاختبارات، وتوجد المراجعة النهائية، وتتميز هذه المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة. والمراجعة المستمرة، في هذه الحالة تتم عمليات الفحص وإجراءات الاختبارات على مدار السنة المالية للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

يوضح الشكل رقم (01) تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة، والتي تم

ذكرها سابقاً.

الشكل رقم (01): تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة



المصدر: لندة قداري، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، 2015، ص: 04.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الخارجية

1-أهمية المراجعة الخارجية

نشأت الحاجة إلى عمل المراجع المستقل والمحاييد ليقوم بإعلام الأطراف المعنية إن كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تمثل باعتماد أو بوضوح ومن جميع جوانبها المادية المركز المالي كما هو بتاريخ معين، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

- إدارة المشروع، تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المستقل والمحاييد مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم.
- المستثمرون، أدى ظهور الشركات والمصانع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحاييد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.
- البنوك، تقوم معظم المشروعات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المشروعات، وذلك لضمان قدرة هذه المشاريع على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

- الجهات الحكومية، تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصاً دقيقاً وإبداء الرأي الفني المحايد والعاقل عليها.¹

2- أهداف المراجعة الخارجية

ويمكن تحديد أهدافها بمجموعتين، التقليدية والحديثة أو المتطورة، فالأهداف التقليدية تنفرع بدورها إلى أهداف رئيسية، كالتحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها. وإبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي. وتنفرع أيضاً إلى أهداف فرعية، وتتمثل في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش. وتقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك، واعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضراً ومستقبلاً. وطمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

أما الأهداف الحديثة أو المتطورة فتتمثل في مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها. وتقييم نتائج الأعمال ووفقاً للنتائج المرسومة. وكذا تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. إضافة إلى التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الأخطاء أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية، معاً لتأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير. إلى

¹ بلعيد وردة، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014، ص ص: 20، 21.

جانب ذلك، دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

بالإضافة إلى الأهداف العامة والتي تم التطرق لها، هناك أهداف أخرى عملية وميدانية منها ما يلي:

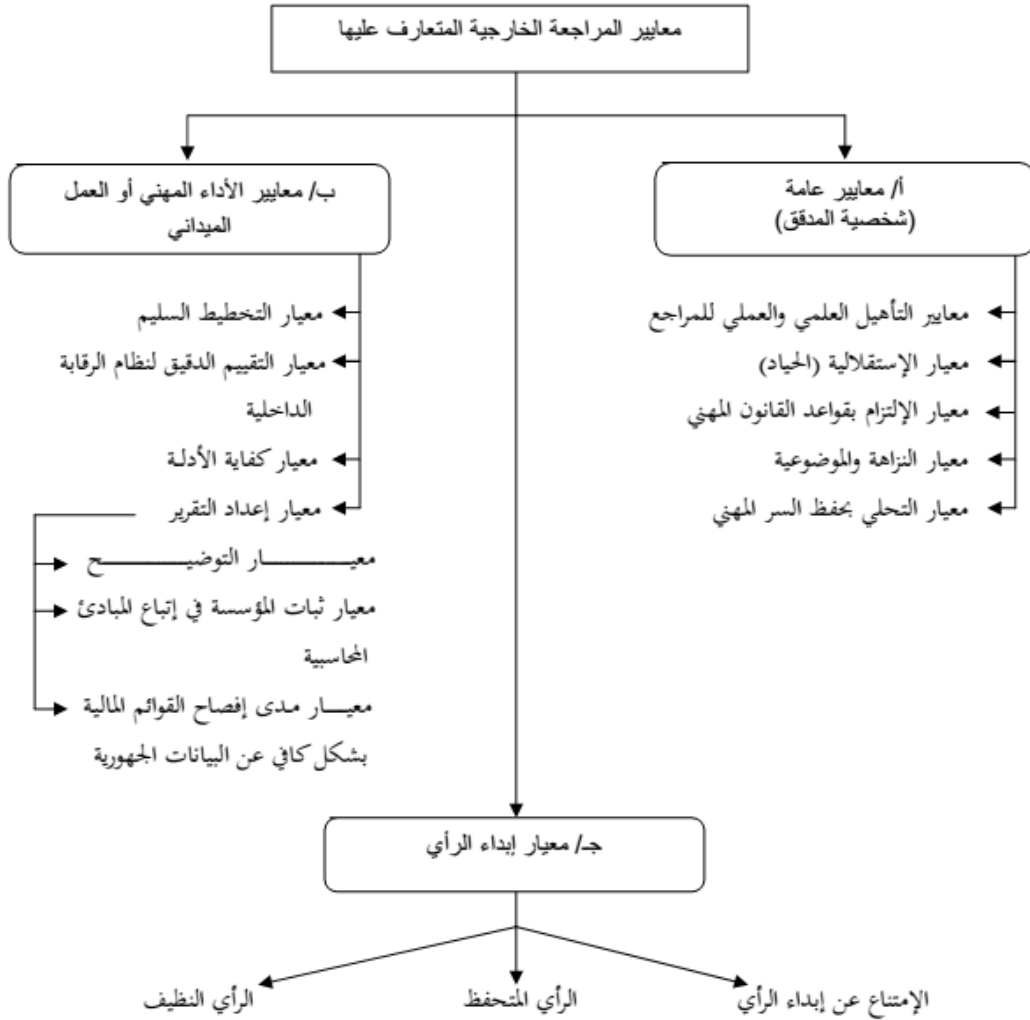
- الشمولية، والمقصود هنا أن تكون كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية، أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقييدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبياً، وعدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.
- التقييم، ومعنى هذا أن كل العمليات التي تمت قد تم تقييمها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.
- الوجود والتحقق، ويسعى المراجع الخارجي في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلاً.
- إبداء رأي فني، يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، ويتمثل ذلك في تقريره الذي يقوم بإعداده في نهاية عملية المراجعة.¹

المطلب الثالث: معايير المراجعة المتعارف عليها

1 لنذة قداري، مرجع سابق، ص ص: 13، 14.

يوضح الشكل رقم (2) معايير المراجعة المتعارف عليها.

الشكل رقم (2): معايير المراجعة المتعارف عليها



المصدر: وسيلة بوخالفة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2013،

ص:10.

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية وتلقى القبول العام والتي تنعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات المهنة وتنقسم معايير المراجعة إلى ثلاث مجموعات وهي:

- **المعايير العامة:** وهاته المعايير تتعلق بشخصية المراجع، ويجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات المراجعة. كما يجب على المراجع أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل وهذا ما نصت عليه المادة 3 من القانون رقم 91/08، والمادة 76 من قانون 10/10، ويجب على المراجع أيضا أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

- **معايير العمل الميداني:** وتتعلق بالأداء المهني للمراجع، يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسباً وكافياً ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا، بطريقة مناسبة وفعالة. كما يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن التقرير من الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة، وهذا ما أشارت إليه المادة 25 من قانون 01/10. إضافة إلى أنه يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقتنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس صادق مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

- **معايير إبداء الرأي:** وهي تخص التقارير والنتائج، والتي يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. كما يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة، وهذا ما نصت عليه المادة 23 من قانون 01/10.

- ويفترض أن تحتوي القوائم المالية على كافة المعلومات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك. إضافة إلى ذلك، يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير فبجميع الأحوال، خصائص وطبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة¹

المطلب الرابع: تقارير المراجعة الخارجية

1-تقارير المراجعة الخارجية

1-1-التقرير النظيف

يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المحاسبية أحد الأنواع القليلة، كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذا يقوم هذا التقرير على أساس تبني نظام سليم للرقابة الداخلية بكل مقوماته وإجراءاته، وكذا على أساس سلامة المعالجة المحاسبية. وقد يمتنع المراجع عن إصدار التقرير النظيف نظرا للاعتبارات الموالي:

- عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كليا أو جزئيا.
- عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى.
- عدم كفاية الأدلة والإيضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية.

¹-وسيلة بوخالفه، مرجع سابق ، ص،ص: 11, 12.

- غياب معايير المراجعة المتعارف عليها كعدم استقلالية المراجع بالنسبة للمؤسسة أو عدم سلامة نظام الرقابة الداخلية بالشكل الذي يسمح للمراجع بأداء مهمته في حدود الوقت المناسب.

1-2- التقرير المتحفظ

ويصدر هذا التقرير عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات، وهنا لابد من ذكر موضوع التحفظ وأسبابه وأثره على القوائم المالية إن أمكن، أما إذا كان التحفظ من الأهمية بمكان بحيث يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة فلا بد من الامتناع عن إبداء الرأي، أو إعطاء رأي معاكس إذا ما تكونت القناعة لدى المراجع بأن ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المؤسسة ويذكر التحفظ عادة في فقرة وسيطة بين فقرتي النطاق والرأي. وتنقسم التحفظات إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- التحفظات التي تهدف إلى تحديد مسؤولية المراجع.
- التحفظات التي تشير إلى مخالفات لقانون المؤسسة أو نظام المؤسسة الداخلي.
- التحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الإدارة والتي غالبا ما تشير إلى مخالفة المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

1-3- التقرير السلبي

ويصدر هذا التقرير عندما يعتقد المراجع أن القوائم المالية مضللة وخاطئة والتي لا تعرض الوضع المالي للمؤسسة وكذلك نتائج العمليات والتدفقات.

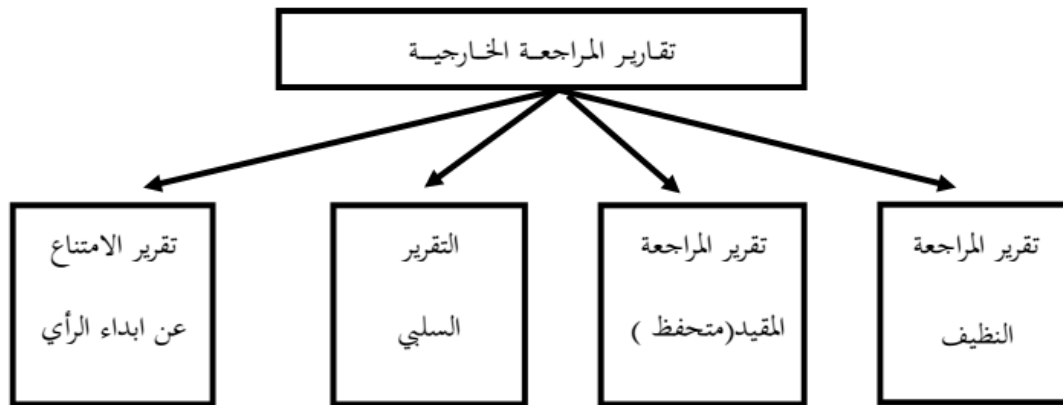
1-4- تقرير الامتناع عن إبداء الرأي

يتم إصدار تقرير عدم إبداء الرأي عادة في الأحوال التي لا يتمكن فيها المراجع من تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى ضرورة استخدامها للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه في القوائم المالية. ومن أهم أسباب عدم إبداء الرأي هي¹:

- وجود تحديد جوهري لنطاق المراجعة لا يمكن المراجع من تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية سواء بسبب الصعوبات التي تضعها إدارة المؤسسة على هذا النطاق، أم بسبب ظروف خارجة عن إدارة المؤسسة أو المراجع نفسه.
- وجود حالة من عدم التأكد غير الاعتيادي حول مبلغ عنصر معين أو نتيجة أو قد يكون من الجسامة والأهمية لدرجة عدم القدرة على تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية.
- عدم استقلال المراجع الخارجي.

شكل رقم (3): أنواع تقارير المراجعة الخارجية

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق ، ص ص: 55, 56, 57.



المصدر: لندة قداري، مرجع سابق، ص: 25.

2- العناصر الأساسية للتقرير

- يجب أن يتضمن تقرير المراجع عدد من العناصر المكونة وهي على النحو الموالي¹:
- **عنوان التقرير**، يجب أن يوجه تقرير المراجع عن العنوان المناسب له ويدل بشكل واضح على انه تقرير مراجع مستقل وذلك لتمييز تقرير المراجع عن التقارير التي تصدر عن الآخرين مثل تلك الصادرة عن موظفي المؤسسة أو مجلس الإدارة.
 - **الجهة التي يوجه إليها التقرير**، يجب أن يوجه تقرير المراجع حسبما تطلبه ظروف العملية، وعادة ما يوجه تقرير المراجع حول البيانات المالية ذات الغرض العام إلى المساهمين أو المكلفين برقابة المؤسسة الذين يتم مراجعة بياناتهم المالية.
 - **الفترة التمهيدية**: يجب أن يحدد تقرير المراجع القوائم المالية للمؤسسة الخاضعة للمراجعة، كما أن يتضمن بياناً بأن إعداد القوائم المالية من مسؤولية الإدارة.
- ويجب أن تتضمن الفترة التمهيدية ما يلي:

¹إبراء الله ضياء الدين، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2016/2017، ص: 18.

- تحديد عنوان كل عنصر من البيانات المالية التي تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية.
- الإشارة إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.
- تحديد التاريخ والفترة التي تغطيها البيانات المالية.
- **مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:** يجب أن يبين رأي المراجع أن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وأن المسؤولية تشمل ما يلي:
 - اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة.
 - عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.
- **مسؤولية المراجع:** يجب أن يبين تقرير المراجع أن مسؤولية المراجع هي إبداء رأي فني حول البيانات بناء على المراجع، كما ينبغي على المراجع أن يبين في تقريره أنه يعتقد أن أدلة المراجعة التي حصل عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيه.
- **رأي المراجع:** يجب أن ينص تقرير المراجع بشكل واضح على رأي المراجع فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة ووفقا لإطار التقارير المالية
- **توقيع المراجع:** يجب أن يوقع التقرير بإسم الشخص المراقب للحسابات ولا بأس بإدراج إسم مكتب المراجعة التابع له.
- **تاريخ تقرير المراجع:** يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال العمل الميداني، ويبين هذا التاريخ أن المراجع قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم المالية وتقرير المراجع.
- **عنوان المراجع:** يجب ان يذكر التقرير إسم الموقع في البلد والذي يشمل مكان وجود مكتب المراجعة الذي يحتمل المسؤولية عن المراجعة.

المطلب الخامس: مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين مصداقية القوائم المالية

للمراجعة الخارجية دور فعال في تحسين جودة المعلومة المالية والمحاسبية، كما يلعب المراجع دور فعال فبتأكيد صحة ومصداقية هاته المعلومات حيث يمثل رأي هذا الأخير في المعلومات المدروسة مقياسا ومرجعا للأطراف المهتمة والمستخدمة للمعلومات المالية، لأن العش والتزوير الذي يؤثر سلبا على مصداقية وشفافية القوائم المالية كما يضر بمصلحة مستخدمي القوائم المالية، لذا على المراجع إبداء رأيه الفني والمحايد حول صحتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.

ويستخلص مما سبق أن المراجعة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لصاحب أو أصحاب المؤسسة من أجل تبسيط الرقابة والتأكد من صحة الحسابات ومطابقة ذلك مع واقع المشروع، وازدادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين الملكية والإدارة مما دعي المساهمين إلى تعيين مراجعين للحسابات كولاء عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة والمساهمين، قوة القانون الذي يفرض على المؤسسة تعيين مراجع خارجي للحسابات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

لتوضيح ماهية القوائم المالية، ومعرفة مختلف جوانبها سوف نتطرق لتعريف القوائم المالية، وكذا الترتيبات الخاصة لإعدادها، بالإضافة إلى خصائص وأهداف ومستخدمو القوائم المالية.

1- مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيلاً لمعلومات إلى الأطراف الخارجية مع ضرورة توفير معلومات آنية وموثقة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة كما يتم عرض البيانات بالعملة الوطنية.

تعرف القوائم المالية على أنها تلك الكشوف المالية * التي يجب أن تعرض بصفة ودية الوضعية المالية للمؤسسة ونجاحاتها وكل تغير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة الحالية و السابقة¹.

ومن جهة أخرى، عرفت القوائم المالية بأنها هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوف تلخص قدراً كبيراً من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة.²

¹ الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد ، ، 26_27_28_29 ، العدد، 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص: 05.

* حسب قانون 07/11 تعرف القوائم المالية بالكشوف المالية

² عبد الستار الكبيسي ، الشامل في المحاسبة ، دار وائل، عمان ، ، الأردن، ط2 ، 2010 ، ص : 481.

كما تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج فالمعايير (IAS/IFRS1) تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة، فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا والتي تتمثل فيما يلي¹:

- قائمة المركز المالي (الميزانية).
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).
- قائمة التدفقات النقدية (الخزينة).
- قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات وغيرها).

ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية والتي تتمثل فيما يلي²:

- الميزانية أو قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

¹ حسن محمد العربي، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص: 52.

² طارق عبد العال حمادة، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011/2010، ص: 45.

ومنه، يستخلص أن القوائم المالية هي الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي بإعتبار أن وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات لمستخدمي هاته القوائم من أجل ترشيد عملية إتخاذ القرارات التي تتعلق بهم.

2- خصائص القوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لإتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي:¹

- **القابلية للفهم**، وتعني أن المعلومات يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية. وهذا لا يعني عدم عرض المعلومات المالية التي تتعلق بالمنشأة إذ لم يكن هناك طريقة تعرض بها إلا الطريقة التي تتسم بالتعقيد، أو ليس من السهولة بمكان فهمها من قبل جميع المستخدمين بنفس المستوى، بل تتطلب المعايير المحاسبية الدولية وجوب عرضها لإمكانية إستفادة طائفة من أصحاب العلاقة من هذه المعلومات لغايات ترشيد قراراتهم التي يقومون باتخاذها.

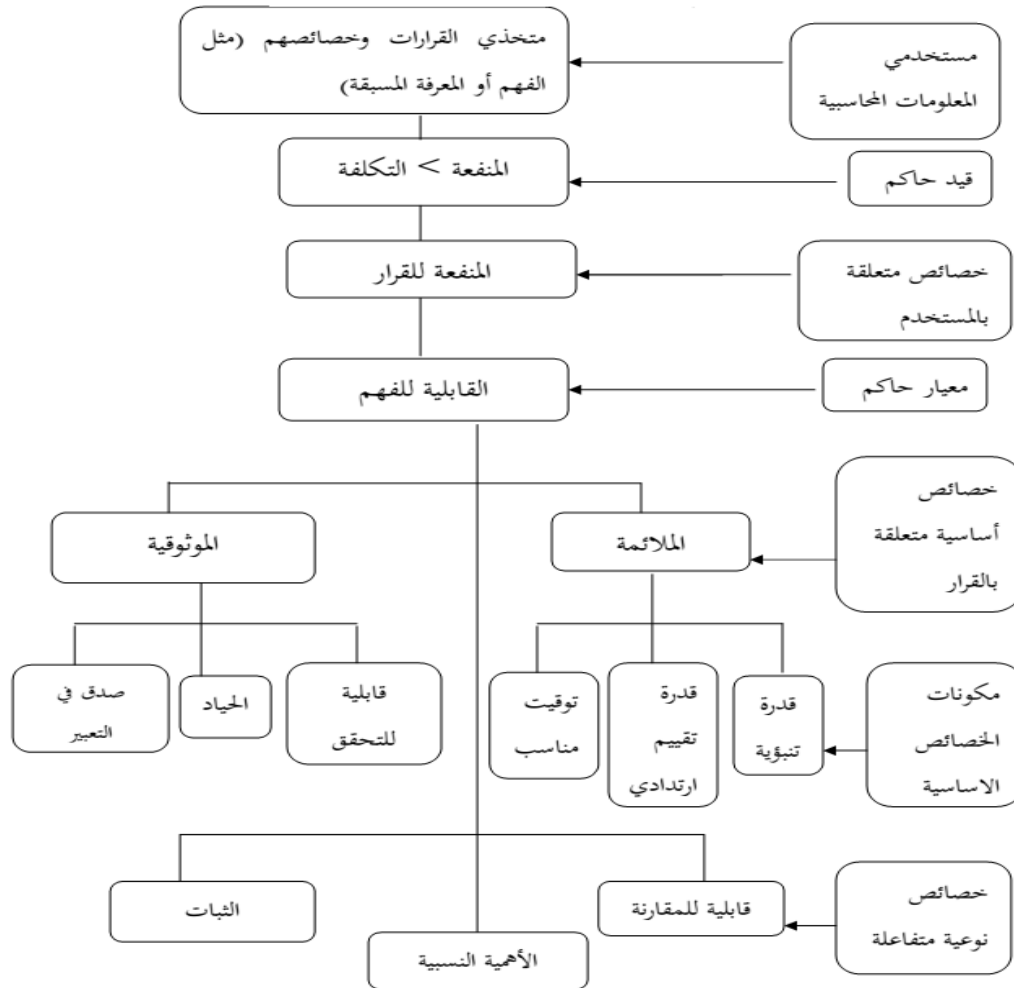
- **الملائمة**، وتعني أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم إتخاذها، وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناء على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة.

¹ خالد جمال الجعرات ،معايير التقارير المالية الدولية 2007، ، المكتبة الجامعية الشارقة ، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 50، 51.

- القابلية للمقارنة: وهنا يجب أن يتسنى لمستخدمي القوائم المالية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن وتقييم مركزها المالي وأدائها ومقارنة قوائم هذا الأخير مع قوائم مؤسسات أخرى.¹
 - المصدقية: وتكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب البحث عن الصورة الصادقة، تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني، الحيطة والحذر والشمولية.
- يوضح الشكل رقم (3) خصائص القوائم المالية حسب ما ذكر في هذا العنصر.

الشكل (4) : خصائص القوائم المالية

¹وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كمال محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 27.



المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل للنظرية المحاسبية، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص: 68.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها

1- أهداف القوائم المالية

يتمثل هدف القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة كمايلي:

- **الوضع المالي**: لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد والنقد المعادل وكذلك الإستحقاق وضمان تنفيذها.

- **الأداء**: لتقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية والقدرة على التحكم في المستقبل.

- **تطور الحالة المالية**: من أجل تقييم تمويل الاستثمار في الأنشطة التجارية والتشغيلية خلال السنة.

قد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أهداف القوائم المالية، في مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) الصادرة عام 1978م، بعنوان أهداف التقرير المالي لمؤسسات الأعمال، وذلك كما يلي:

- توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين لأغراض إتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والقرارات المماثلة، ويجب أن توصف هذه المعلومات، بشكل يمكن فهمه بالنسبة لمن يتمتعون بدراية معقولة لنشاط الأعمال والأنشطة الإقتصادية، وتكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية.

- توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين على تقييم مقدار، وتوقيت، وعدم التأكد بالنسبة لكل من متحصلاتهم النقدية المستقبلية من الكوبونات أو الفوائد، ومتحصلاتهم النقدية المستقبلية من بيع أو إستهلاك أو إستحقاق الأوراق المالية أو القرض.

- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة، الحقوق على هذه الموارد، تأثير المعاملات والأحداث والظروف التي تغير تلك الموارد والحقوق عليها.
 - توفير معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة. وعادة ما يستخدم المستثمرين والدائنين معلومات عن الماضي لتساعدهم في تقييم الاحتمالات بالنسبة للمؤسسة في المستقبل.
 - توفير معلومات عن الدخل من العمليات ومكونات هذا الدخل.
 - توفير معلومات عن مصادر وأوجه إنفاق السيولة بالنسبة للمؤسسة والأموال التي تقتربها المؤسسة وسدادها للقروض. وكذا حركة رؤوس الأموال الخاصة (بما في ذلك الكوبونات النقدية وأي شكل من توزيعات الموارد إلى المساهمين
 - العوامل الإضافية التي تؤثر على سيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع.
 - توفير معلومات عن أداء إدارة المؤسسة لالتزاماتها تجاه المساهمين.
 - توفير معلومات نافعة للإدارة والمديرين لأغراض اتخاذ القرارات.
- ويتضح مما سبق أن الأهداف الثمانية للبيانات المالية والتي حددها مجلس معايير المحاسبية المالية تركز على توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين لأغراض اتخاذ القرارات، كما أن هناك تأكيد واضح على المعلومات المتعلقة بإيرادات العمليات واتخاذ القرارات، ولقد اعتبر مجلس معايير المحاسبة ان المنفعة لاتخاذ القرار هي الأكثر أهمية للمعلومات المحاسبية.¹

¹ بلعيد وردة، مرجع سابق ، ص ص: 83, 84.

2-مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخدامها لتلك المعلومات وذلك وفق التنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة أخرى، والأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية هم:

- **المساهمين:** يهتم المساهمين سواء كانوا المساهمين الحاليين أو المحتملين ومستشاريهم بالمحاضر والعوائد المتعلقة بالأسهم.
- **الدائنين:** يهتم الدائنين بالمعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق والقدرة على السداد.
- **العاملون:** يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتها على دفع التعويضات، توفير الكفاءات، منافع التعاقد وتوفير فرص العمل.
- **الموردون والعملاء:** يهتم هاذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ القرار لذا فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل.
- **الجمهور العام:** تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.
- **الهيئات الحكومية:** تعد الجهات الحكومية والرقابية صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع بذلك تضمن هاته الجهات مقدرة على سداد الضرائب بانتظام.
- **المدققين:** يعتبر المدقق وكيل المساهمين فكل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدوره بمراجعة هذه القوائم المالية ويبيدي رأيه الفني المحايد وتتمثل وسيلة المدقق في إظهار وجهة نظره في آثار تقلبات الظواهر الاقتصادية في إعداد حسابات النتائج.

- **المحللين الماليين:** المستثمرين الذين يملون عملائهم، فإن أي خلل في القوائم والإيضاحات ينعكس على صحة التحليل وبالتالي على قرارات العملاء في البيع والشراء، ويرى البعض أن القوائم بالتحليل المالي يعتمد أساسا على القوائم المالية بإجراء المقارنات واستخراج النسب التي تساعد على اتخاذ القرار المناسب¹.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي.

نص قانون 11/07 حسب المادة 25 بأنه تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

1- قائمة المركز المالي

فقائمة المركز المالي هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد، كما توفر معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة²، لتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير، تظهر

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، مرجع سابق، ص ص: 42 - 43 - 44.

² عبد الرحمن عطية، محاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيلطي، الجزائر، 2009، ص: 10.

أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

أما قائمة حساب النتائج هي بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)، إذ يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد من العملاء.

أما قائمة جدول سيولة الخزينة، فهي حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الاختلافات في المؤسسة، و بالتالي يحدد مقبوضات (مصادر السيولة) والمصروفات (المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة، كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية للشركة والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حيث يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين، وهما الطريقة غير المباشرة وهي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة، يفسر التغير الذي حدث في المؤسسة إيجاباً أو سلباً. والطريقة المباشرة وهي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن تنطلق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، اقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال¹.

¹ وسيلة بوخالفة، مرجع سابق، ص: 06.

2- قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة الى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا المعلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى¹.

3- الملحق

تتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية إضافة إلى ذلك الإفصاح عن الالتزامات والأصول الطارئة، وبالأخص توضيح المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للقوائم المالية.

المطلب الرابع: جودة القوائم المالية

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تتضمنها القوائم المالية في المعلومات المحاسبية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولمعرفة ذلك يمكن التطرق إلى كيفية قياس جودة القوائم المالية والرقابة على جودتها.

1- مفهوم جودة القوائم المالية

جودة القوائم المالية تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وإن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

¹عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص: 213.

ومنه يمكن اعتبار جودة القوائم المالية بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري، الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة، لاتخاذها القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة وعليه فن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.

وبالتالي يقصد بجودة القوائم المالية هو التعبير الصحيح والصادق، العادل والجوهرى لأحداث وعمليات المؤسسة في شكل قوائم مالية ذات مصداقية يمكن الوثوق بها.

2- العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية

تعتبر جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:

- المقومات المادية، وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
- المقومات البشرية، تتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- المقومات المالية، وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام التي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
- قاعدة بيانات، وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

3- معايير جودة القوائم المالية

توجد عدة معايير يمكن الاعتماد عليها لمعرفة مدى جودة القوائم المالية، أهمها ما يلي:

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء على المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دورا للمساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحكومة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها و إجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مسألة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على الاستثمارات، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

معايير فنية: إن توفير معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره إلى رفع وزيادة الاستثمار.

المطلب الخامس: قياس جودة القوائم المالية

1- قياس جودة القوائم المالية

يمكن قياس جودة القوائم المالية بمدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الثبات والاتساق). ولكن لتعذر وجود مقياس كمي مباشر لكل من هذه الخصائص فإنه سيتم الاعتماد في قياس جودة القوائم المالية على مدى جدواها في التوقع بالربح، فيختلف مفهوم جودة الأرباح باختلاف الجهة المستخدمة للقوائم المالية، فالمقرضون والدائنون يهتمهم أن تكون الأرباح قادرة على توليد النقد، أما المشرعون وواضعو المعايير والمدققون فيرون أن الأرباح تتمتع بجودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وأن صافي الدخل المرتفع لا يعني بالضرورة تدفقا مرتفعاً إلا أنه كلما ارتفع التدفق التشريعي للمؤسسة ارتفعت نوعية أرباحها وجودتها. والقوائم المالية ما هي إلا عبارة عن ملخصات إحصائية مهمة لإنجازات المؤسسة.

وعادة ما يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء، ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين الشركة والأطراف الأخرى (مثل المستثمرين، المقرضين). ولضمان سلامة ما تحتويه هذه القوائم من بيانات مالية ذات جودة الأرباح.

كما تقاس جدواها في تقييم الاستثمارات وعوائدها وكفاءة إدارة المؤسسة، وباعتماد على التدفقات الداخلية الجارية (التاريخية) للتنبؤ بالتدفقات الداخلية المستقبلية وتقييم جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف والجمهور والمستثمرين.

كما تتركز في توفير المعلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول الشركة ومصادر تمويل هذه الاستثمارات عن طريق التزامات الشركة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول الشركة. ومساعدة المستخدمين في تقييم بعض خصائص الوضع المالي للمؤسسة، وتقييم هيكل رأس المال، وحساب معدلات العائد على الاستثمارات والحكم على درجة المخاطرة ودرجة السيولة ودرجة المرونة المالية.

2- الرقابة على جودة المعلومات

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية منها الملائمة، المصداقية، الدقة، التوقيت المناسب، الفهم والاستيعاب، الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات الكافية.¹

خاتمة الفصل الأول

المراجعة الخارجية هي عبارة عن عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مساهمة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك للأطراف المعنية، فهي بذلك عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والأدلة المدعمة

¹ جميلة محيريق، جودة القوائم المالية بين مدخل الأهداف والمستويات المدركة للمستخدمين، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2013/2014، ص: 47،

للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة، وكذلك التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها.

تمكن هذه العملية المراجع الخارجي من أن يبدي رأيا فنيا محايدا باعتباره متخصصا ونزيها وتمكين مستخدمي هاته القوائم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة من أجل تمكينهم من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي والمحاسبي بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذا فإن المراجعة تؤدي دورا محوريا وفعالا إذ أن تقرير المراجع الخارجي هو الأسلوب الأقوى لتحديد مختلف العمليات المحاسبية والمالية.

الفصل الثاني
دراسة عينة من تقارير محافظ
الحسابات
بولاية قسنطينة

مقدمة الفصل الثاني

تبرز المراجعة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية كونها الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للتحقق من سلامة والقوائم المالية، وذلك من خلال تقرير مراجع الحسابات الذي هو ختام عملية المراجعة الخارجية، وبلورة لرأيه الفني المحايد، وذلك بالتحدث عن فحصه لهذه القوائم، ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، وعليه تعتبر تقارير مراجع الحسابات الصورة المعبرة عن الوضعية الاقتصادية للمؤسسة، وتسهم في الوصول إلى قرار سليم بشأن نشاط المؤسسة وعمليات سيرها بما يتوافق مع الخطط الموضوعة.

في هذا الفصل، سيتم دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات لمعرفة أهم الطرق والأساليب لمعالجة تقارير محافظي الحسابات وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية على تقارير مراجع الحسابات، حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول، الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني، نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

الحسابات بقسنطينة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية وسنتطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في الدراسة، وكيفية اختيار مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر المعلومات المستخدمة في الدراسة، والأدوات المستخدمة فيها المتعلقة بجمع المعلومات التي تساعدنا في التحليل وأيضاً من أجل الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

1-المنهجية المتبعة

من أجل الوصول إلى هدف الموضوع والإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها سيتم الاعتماد على منهجين، الأول المنهج الوصفي وهو الأسلوب الذي يصف ويقيم واقع دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، فالاعتماد عليه كان من أجل الوصول إلى تعميمات يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع هذا فيما يخص الإطار النظري، أما الثاني تمثل في الاعتماد على منهج دراسة الحالة حيث تم الاعتماد على دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات كأداة فعالة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لاختبار فرضيات البحث وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

2-مصادر المعلومات

تتنوع مصادر المعلومات بين مصادر أولية ومصادر ثانوية، توضح كما يلي:

- المصادر الأولية، لمعالجة الجانب التطبيقي لموضوع البحث لجأنا لمكتب محافظي الحسابات بغية دراسة عينة من تقارير مراجع الحسابات التي تخص مجموعة عشوائية من المؤسسات الجزائرية.

الحسابات بقسنطينة

- المصادر الثانوية، تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والمتمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، النصوص التشريعية والتنظيمية بغية اثراء الموضوع، وإضفاء مصداقية أكبر لنتائجه.

3-مجتمع الدراسة

عند اختيار عينة الدراسة، تم وضع شرط أساسي يخص محافظ الحسابات، وهو المصرح له بمزاولة مهنة المراجعة إضافة إلى إمكانية الحصول على المعلومات، نظرا لثقافة التحفظ التي تسود بيئة الأعمال في الجزائر، والذي أثر بشكل كبير على حجم عينة الدراسة من حيث عدد المؤسسات، وسنوات الدراسة، وتحدد عينة الدراسة في اختيار مؤسسة بطريقة عشوائية من المؤسسات الاقتصادية.

4-عينة الدراسة

كانت دراسة الحالة بمكتب محافظ الحسابات والخبير القضائي من أجل تحليل عينة من تقارير محافظ الحسابات والبالغ عددهم 04 تقارير، 03 منها لنفس المؤسسة من الحصول عليها من المكتب محل الدراسة سيتم تحليلها ورؤية فيما إذا كانت المؤسسة محل الدراسة قد أخذت برأي ونصائح وإرشادات وتوجيهات المراجع أما التقرير الرابع فقد تم الحصول عليه من نفس المكتب.

كما تجدر الإشارة إلى أن أسماء الشركات كانت من اختيارنا بعد ما تم حذف البيانات الخاصة بالشركة من قبل المكتب محل الدراسة لأنها حسب رأيهم أسرار خاصة بالشركة ولا يمكن الإفصاح عنها.

تنقسم متغيرات الدراسة إلى المتغير المستقل والمتغير التابع، ويوضح كل متغير كما يلي:

- المتغير المستقل، يتمثل في المراجعة الخارجية كونه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للتحقق من سلامة القوائم المالية.

- المتغير التابع، يتمثل في القوائم المالية للكشف عن تأثير المتغير المستقل على هذا الأخير من خلال فحص وتقييم هذه القوائم المالية لإثبات مصداقيتها.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

باعتبار أن محافظ الحسابات الخارجي عند إنجازه مهمته يصرح بكافة النقائص ومواطن الضعف التي اكتشفها في شكل تقرير لذلك يعتبر تقرير محافظ الحسابات ذو أهمية بالغة بالنسبة لمستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، وهذا لما يقدمه من خدمات مختلفة للمؤسسة حال المراجعة ويتبلور ذلك من خلال اكتشافه الأخطاء واقتراح الحلول.

إضافة إلى طرح استفسارات على محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

الحسابات بقسنطينة

بعد أن تم تحديد طريقة وأدوات الدراسة، سيتم فيما يلي تحليل تقارير محافظ الحسابات، والهدف من هذا التحليل التقرب أكثر من الواقع واختبار ما تم الوصول إليه في الجانب النظري.

المطلب الأول: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة

1- تحليل تقارير محافظ الحسابات

1-1- تحليل تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2015

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2015، فإنه يتضح أن محافظ حسابات الشركة، قد أعطى رأي متحفظ حول صحة وعدالة القوائم المالية، ويشير التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد المعتمدة وكذلك التأكيد على احترام معايير (تدقيق الحسابات)، ومجمل النقاط التي أدت إلى التحفظ في إبداء الرأي.

تضمن تقرير محافظ الحسابات لسنة 2015 مجمل الطرق والقواعد التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية للشركة والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة بالإضافة إلى الفحوص والاختبارات وتتبع أرصدة الحسابات في تاريخ الإقفال، والإشارة إلى أن عملية الاختبار قد تمت بالمطابقة مع الأدلة وقرائن الإثبات.

كان رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية للشركة مقيدا وبتحفظ على مجموعة من النقاط التي حالت دون إعطاء رأي نظيف حول مصداقية القوائم المالية.

الجدول رقم(01): نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2015

الحسابات بقسنطينة

الملاحظات ونقاط الضعف	التفسير
1. غياب الجرد المادي للثبتيات في 2015/12/31 ما يمنع القيام بالمقارنة بين الأرصدة المحاسبية مع الوجود المادي. الجرد المادي للمخزونات لم يحقق ضمن المعايير المتعارف عليها في هذا الإطار والمؤسسة لم تكلف لجان الجرد (العد) بمجموع المخزونات الواجب جردها. 2. بعد تقييم إجراءات الرقابة الداخلية والوسائل المختلفة المستخدمة لحفظ وصون الممتلكات أعطى محافظ الحسابات النتائج أو النقائص المتوصل إليها في هذا التنظيم العام كمايلي: . غياب التنفيذ (التفعيل) من قبل المشروع للهيكل التنظيمي للمؤسسة.	1. الشركة لا تقوم بالجرد المادي (الثبتيات والمخزونات) رغم ضرورة هذا الأخير حسب نص المادة 10 من القانون التجاري يجب على كل تاجر أن يقوم بعملية جرد كل عناصر أصول وعناصر خصوم الميزانية ، وبما أن الشركة لا تقوم بالجرد المادي وبالتالي لا يمكنها استخراج الفروق الناتجة عن المقارنة بين ما هو موجود في الدفاتر وما هو موجود فعلا، من بين هذه الفروق نذكر: . استثمارات مسجلة بالدفاتر لكنها غادرت المؤسسة. . مخزونات أتلقت وأصبحت غير صالحة للاستعمال أو مخزونات اختلست. . خسائر محتملة الوقوع لم تأخذ في الحسبان أو أخذت ولكن مبالغ فيها. . كل ما سبق يكلف المؤسسة ويكبدها خسائر مالية (خطر خسارة الأموال) وبالتالي فمحافظ الحسابات قد أشار إلى هذا الخطر وهو خطر خسارة الأموال في حالة أنها لم تقم بالجرد المادي وتكشف الفروقات. 2. أشار محافظ الحسابات عند تقييمه للتنظيم العام إلى غياب تنفيذ الهيكل التنظيمي للمؤسسة رغم ضرورة هذا الأخير والذي يستوجب تعريف المسؤوليات أي أن يكون واضحا المسؤول عن

الحسابات بقسنطينة

كل عمل في المؤسسة فعدم تحديد المسؤوليات يصعب في حالة وجود غش أو أخطاء تحديد المسؤول عنها وبالتالي لا يمكن للمؤسسة أن تقوم بإجراءاتها في حالة وجود هذه الأخطاء كإجراء معاقبة الشخص المسؤول للحد من هذه الأخطاء، وتقادي حالات الغش، ولا يمكنها كذلك الحصول على تعويض من الشخص المسؤول لعدم قدرتها على معرفته.

. وكذلك عدم وجود هيكل تنظيمي للمؤسسة يعني غياب تحديد الاختصاصات وبالتالي يمكن أن يستلم شخص ما عملا ليس من اختصاصه ومنه الأعمال لا تكون منجزة على أكمل وجه وكما يجب، ما يزيد من فرصة تحقيق خسائر وإلحاق ضرر بالمؤسسة. ومن بين النقائص التي أشار إليها محافظ الحسابات: غياب دليل للتسيير الرسمي لإجراءات التسجيل واستغلال وسائل المؤسسة وأن الإجراءات الموضوعية تحتوي على العديد من النقائص. وبالتالي يمكن القول أنه ليس لدى المؤسسة إجراءات تسجيلية مناسبة تضمن لها الرقابة المحاسبية السليمة على الموجودات والمطلوبات دون أخطاء مما قد يكلفها خسائر مالية.

. أما غياب وجود مطابقة للأرصدة في المؤسسة فيمكن أن يكلف هذه الأخيرة كثيرا وهذا لأن المطابقة هي التي تمكن المؤسسة من اكتشاف الأخطاء مثلا عدم وجود مطابقة لأرصدة الزبائن لا يمكن المؤسسة من اكتشاف المخاطر كتحويل مبلغ

. غياب دليل للتسيير الرسمي لإجراءات التسجيل واستغلال وسائل المؤسسة. الإجراءات الموضوعية تحتوي على العديد من النقائص التي يمكن أن تؤثر على مصداقية الحسابات.

. لا يوجد مطابقة الأرصدة لدى الزبائن المدينون. ديون الاستغلال. غياب إجراء التسيير ومراقبة الذمم المدينة والمبيعات خصوصا ما يتعلق بمنح وتسهيل الدفع.

3. كما أشار محافظ الحسابات أن:

. المؤسسة لا يتوفر لديها سجل لشيكات المستحقة والذي يتضمن البيانات التالية: رقم

الشيك، والمبلغ المستحق، اسم المسحوب لصالحه الشيك الغرض من الصرف.

الحسابات بقسنطينة

من عميل وقيد به بأقل منها أو تحويل المبالغ إلى الحساب الخاص وليس إلى حساب المؤسسة... وكل هذا يسبب خسائر مالية للمؤسسة. . إن غياب إجراءات التسيير ومراقبة الذمم المدينة والمبيعات لا يمكن المؤسسة من معرفة إذا كانت هناك إجراءات التحقق من الملاءة المالية للزبائن قبل القيام بالتسليف لهم، وهل شحن البضاعة يتم استنادا إلى أوامر بيع موثقة وموافق عليها من الإدارة بالإضافة إلى كثير من أساليب الرقابة التي تمكن المؤسسة من الحفاظ على أموالها.	4 . كما أشار محافظ الحسابات عند تقييمه لاستمرارية الاستغلال إلى النتيجة السالبة المحققة وبين سببها وهي نقص في رقم الأعمال الناتج عن الحصول على قرض بنكي.
3 . عدم توفر المؤسسة على هذا السجل لا يمكنها من اكتشاف حالات الغش 4 . وبالتالي أشار هنا إلى خطر من المخاطر المالية وهو خطر السيولة، أي عدم توفر السيولة لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها مما حقق خسارة (نتيجة سالبة).	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير محافظ الحسابات.

1-2- تحليل تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2016 وسنة 2017

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2016 وسنة 2017، نجد أن محافظ الحسابات قد أعطى رأيا متحفظا، كما ورد في تقرير سنة 2015 حيث أن جميع النقاط التي كان على أساسها التحفظ في إبداء الرأي لسنة 2015 لا تزال قائمة، وهذا ما يجعل التحفظ في إبداء المحافظ رأيه حول مصداقية القوائم المالية للشركة محل المراجعة.

تضمن تقرير محافظ الحسابات لدورة 2016 ودورة 2017 مجمل الطرق والقواعد المعتمدة لأداء مهمة تدقيق حسابات الشركة.

الحسابات بقسنطينة

. بالرغم من مجمل التحفظات التي تضمنها تقرير محافظ الحسابات الخاص بالسنة السابقة، إلا أنها بقيت واضحة بنسبة كبيرة في تقرير المراجعة لسنة 2016 وسنة 2017.

الجدول رقم (02): نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الأمل لسنة 2016 وسنة 2017:

السنة	الملاحظة ونقاط الضعف
سنة 2016	- غياب الجرد المادي للتنبيات.
سنة 2017	- الجرد المادي للمخزونات لم يحقق ضمن المعايير المتعارف عليها في هذا الإطار والمؤسسة لم تكلف لجان الجرد بموضوع المخزونات الواجب جردها. - غياب تنفيذ الهيكل التنظيمي للمؤسسة. - غياب دليل للتسيير لإجراءات التسجيل واستغلال وسائل المؤسسة والإجراءات الموضوعة تحتوي على العديد من النقائص. - غياب وجود مطابقة الأرصدة في المؤسسة. - غياب إجراءات التسيير ومراقبة الذمم المدينة والمبيعات خصوصا ما يتعلق بمنح وتسهيل الدفع. - المؤسسة لا يتوفر لديها سجل لشيكات المستحقة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير محافظ الحسابات.

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن ملاحظات محافظ الحسابات ونقاط الضعف التي أشار إليها في تقريره لسنة 2015 تكررت في سنة 2016 وسنة 2017 وما دفعنا الى التفكير في السبب والتخمين في ما إذا كانت الشركة محل المراجعة لا تأخذ بنصائح محافظ الحسابات أو أن السبب يكمن في اهمال محافظ الحسابات واعادته لنفس التقرير مع تغيير في السنوات. هذا ما دفعنا الى طرح الاشكال على محافظ الحسابات وقد كانت له توضيحات كانت كالآتي أن الشركة محل المراجعة هي شركة صغيرة لهذا لا تتأثر بنقاط الضعف والنواقص التي يشير إليها

الحسابات بقسنطينة

في تقارير والدليل على ذلك تحقيقها لنتائج ايجابية سنة 2016، وسنة 2017 كما أشار، إلا أنه لو كانت الشركة محل المراجعة شركة كبيرة فإن عدم أخذها بنصائح محافظ الحسابات ينعكس سلبا على نتائجها.

1-3- تحليل تقرير شركة الهناء لسنة 2015

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات لشركة الهناء لسنة 2015، فانه يتضح أن محافظ حسابات الشركة، قد أعطى رأي متحفظ حول صحة وعدالة القوائم المالية، ويشير التقرير الى مجمل الطرق والقواعد المعتمدة وكذلك التأكيد على احترام معايير (تدقيق الحسابات)، ومجمل النقاط التي أدت التحفظ في ابداء الرأي.

تضمن تقرير محافظ الحسابات ايضا مجمل الطرق والقواعد التي على أساسها تم تدقيق القوائم المالية للشركة والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة اضافة الى مجمل الفحوص والاختبارات وتتبع أرصدة الحسابات في تاريخ الاقفال، والإشارة إلى أن عملية الاختبار قد تمت بالمطابقة مع الأدلة وقرائن الإثبات.

كان رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية لشركة الهناء لسنة 2015، كان مقيدا وبتحفظ على مجموعة من النقاط التي حالت دون إعطاء رأي نظيف حول مصداقية القوائم المالية.

الملاحظات:

محتوى عرض القوائم المالية والقواعد المحاسبية لا يتم تطبيقها بشكل كامل مثل:

- . عدم تحديد قواعد حساب الإهلاكات للتثبيات، غياب الجرد المادي للتثبيات.
- . أرصدة حسابات السنوات السابقة لا يتم تحليلها.
- . وجدنا فرق إيجابي بين الجرد المادي والمحاسبي بمبلغ 917.71DA3493 يجب أن يعدل في سنة 2016.
- . تغير القيمة الصافية للشركة مقارنة بعام 2014 وهذا التغير نتيجة العجز في السنة.

تقييم إجراءات الرقابة الداخلية:

التنظيم العام:

- . غياب تفعيل لمشروع الهيكل التنظيمي الرسمي للمؤسسة.
- . غياب دليل للتسيير الرسمي لإجراءات التسجيل واستغلال وسائل المؤسسة، الإجراءات الموضوعية تحتوي على العديد من النقائص والتي يمكن أن تؤثر على مصداقية الحسابات.
- . غياب التكامل والتنسيق للرقابة الداخلية داخل المؤسسة.
- . لا يوجد مطابقة الأرصدة لدى الزبائن المدينون، ديون الاستغلال.
- . غياب إجراء لتسيير ومراقبة الذمم المدينة للمبيعات.
- غياب اتخاذ القرارات الاستثمارية المهمة.

التوصيات:

المحاسبة والمالية:

- . الدفاتر القانونية المنصوص عليها في المادة 11/10/09 من القانون التجاري لا يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات المعنية.
- . غياب الجرد المادي للاستثمارات مما لا يسمح بمقاربة الأرصدة المحاسبية والوجود الفعلي.
- . فيما يتعلق ببرامج المحاسبة، ننصح بتغير الإقرارات الضريبية للسنوات السابقة النظر في قواعد حساب الإهلاك.
- . إجراء تحليل للأرصدة، استرجاع الضمان.
- . تفصيل حساب العملاء.
- . مقاربة الأرصدة.

الحسابات بقسنطينة

. تحليل حساب العملاء الأجانب. . ننصح بتحليل وتنظيم وإجراء طلب لاسترجاع الضرائب (ضريبة على القيمة المضافة قابلة للاسترداد). فيما يتعلق بحسابات الخزينة، نوصي بإجراء المقاربة البنكية.	
---	--

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير محافظ الحسابات

2-الاستنتاجات المتوصل إليها

من خلال التقارير المدروسة للسنوات الثلاثة لشركة الأمل وتقرير شركة الهناء، نجد أن محافظ الحسابات قد أشار للعديد من النقائص والملاحظات التي من شأنها أن تقلل من مصداقية القوائم المالية للمؤسسة. تشير النتائج إلى عدم أخذ شركة الأمل بنصائح محافظ الحسابات، والدليل على ذلك تكرار الملاحظات، مما أنجر عنه إعطاء رأي متحفظ حول مصداقية القوائم المالية، والناجمة عن خلل في عمليات الجرد المادي. وهذا مما يطرح كذلك على مستوى الإهلاك، وهذا الأمر أخذ يتكرر في جميع التقارير وبالأحرى سنوات الدراسة، والسبب قد يكون راجع إلى نقص التطلع على مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أو ناتج عن إهمال من طرف الجهات المعنية، أو كثرة ارتكاب الأخطاء تعود إلى الرغبة في اختلاس بعض موجودات المؤسسة.

وعليه من خلال تحليل النتائج تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمتمثلة في مايلي:

- مسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي مع ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية سينتج عنه لامحالة نشر معلومة أكيدة كاملة عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين والضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- يعتبر وجود دليل يربط بين الجرد المادي والمحاسبي من خلال الارقام أو الرموز يسهل عملية الجرد والتفرقة.
- العمل على الالتزام بتوصيات مراجع الحسابات والعمل على تصحيحها سيؤدي إلى إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.

الحسابات بقسنطينة

- الاعتماد على الطرق الفعالة لنظام التسيير لمعرفة أفضل الآليات الاقتصادية والمحاسبية والمالية التي تمكن من وجود كفاءة وفعالية ملائمة تساهم في تطوير الأداء المحاسبي والمالي بغية نمو مردودية المؤسسة.

الحسابات بقسنطينة

يتمثل هدف هذه الدراسة في إظهار الدور الذي تؤديه عملية المراجعة الخارجية في المساعدة على تقديم قوائم مالية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها وكذا إبراز أهمية ودرجة استفادة هذه الجهات من المراجعة الخارجية في العملية التسييرية بصفة عامة، وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة.

ولتحقيقه تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مؤسستين تم أخذهما من مكتب محافظ الحسابات حيث تم التوصل إلى أن عملية المراجعة الخارجية التي يقوم بها المراجع تشمل عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر والسجلات القانونية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة، فحصا انتقاديا منظما للتأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها للعمليات المالية الخاصة بالنشاط لتليها عملية التحقق من أجل الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتيجة الأعمال لفنرة معينة، وكذا عدم وجود الأخطاء والتحريفات كدلالة عن وضعيتها الدالية في نهاية الفنرة ليتم في الأخير إعداد تقرير المدقق المحاسبي الذي يلخص فيه نتائج عمليتي الفحص والتحقق، حيث يبين فيه رأيه الفني والمحايد في القوائم الدالية من خلال تعبيرها وتصويرها للمركز المالي للمؤسسة ويقدم هذا التقرير إلى مستخدمي القوائم المالية سواء داخل المؤسسة أو خارجها.



الخاتمة



الخاتمة:

1.تذكير بالإشكالية:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية معالجة إشكالية البحث التي تدور حول " ما هو دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " ومحاولة الوقوف على الدور الرئيسي والأساسي الذي تلعبه المراجعة الخارجية في إضفاء جودة للقوائم المالية، حيث توصلنا ان المراجعة الخارجية تمثل ضمانا أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ، وهذا في ظل تمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية والحياد في الرأي واعتماده الكبير على المعايير المتعارف عليها كمعيار عادل تمثيل الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى.

2.إختبار الفرضيات:

-بالنسبة للفرضية الأولى: يمكن اعتبار ان عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمين القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة كل حسب احتياجاته، كما تستفيد إدارة المؤسسة من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسييرية، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الأولى.

-بالنسبة للفرضية الثانية: يؤدي اهتمام المؤسسة بتوصيات وإرشادات المراجع الخارجي والالتزام بتطبيقها إلى تحسين جودة القوائم المالية وهذا بدوره يعطي صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة، وعليه فإن هذا الأمر يؤدي إلى نجاح وازدهار المؤسسة، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الثانية.

-بالنسبة للفرضية الثالثة: إن الإطار النظري للمراجعة الخارجية يساهم في تلبية احتياجات الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية التي هي أساس ضمان جودة القوائم المالية، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الثالثة والأخيرة.

3.نتائج البحث:

-يعتبر وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات لضمان تحقيق السير الحسن حسب السياسات الإدارية وتنفيذ القرارات المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة.

-تعتبر المراجعة الخارجية مهنة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة هدفه ضمان جودة القوائم المالية من خلال إبداء رأيه الفني والمحايد بغية التمثيل الصادق للواقع الفعلي للمؤسسة أمام مستخدمي هذه المعلومات.

- المراجعة الخارجية تعمل على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية وهذا من خلال إعداد تقرير نهائي للمراجع الخارج والذي يحتوي على مدى موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

-إن عدم الاهتمام بالالتزام بتطبيق توصيات وإرشادات المراجع الخارجي هو عدم إدراك الإدارة بأهمية نتائج تقريره والعمل على تصحيحها من شأنها ان تكبد المؤسسة خسائر مالية.

-تقرير المراجع الخارجي يخدم فئات عديدة في المجتمع، لتمكنه من اتخاذ القرارات وفي الوقت المناسب، أما على مستوى المؤسسة هو مساعدتها على تحقيق اهدافها.

4. توصيات واقتراحات البحث:

- ضرورة إعطاء أهمية بالغة لمهنة المراجعة الخارجية الأمر الذي يساعد على تطويرها.
- تقرير المراجع الخارجي في نهاية السنة لا يكفي لاكتشاف كل الأخطاء والتلاعبات وتحديد المخاطر، لذا يستوجب على المؤسسة أن تتبع كل الطرق المساعدة على تحديد هذه المخاطر أو تجنبها.

- على مسيرين مؤسسات متابعة إرشادات وتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها، لتأكد من أن الإجراءات التصحيحية تتماشى مع هذه التوصيات، وأيضاً إعداد سجل يحتوي على الأخطاء والمخالفات لتفاديها لاحقاً.

5. آفاق البحث:

تناول هذا البحث إشكالية دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة، وبالتالي فإن هذا الموضوع قد تطرق إلى المراجعة الخارجية وتأثيرها على عنصر أساسي وهي القوائم المالية، وبالتالي يبقى المجال مفتوحاً لاستكمال البحث في مراجعة مختلف القوائم المالية كالقوائم المالية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية التي تتميز بغموض نسبي، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات إضافية لتكمل ما لم تشملته الدراسة الحالية.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد نور، **مراجعة الحسابات**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 1962.
2. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008.
3. رضوان حلوة حنان، **مدخل للنظرية المحاسبية**، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
4. طارق عبد العالي حمادة ، **الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2011 .
5. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ط 1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
6. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
7. عبدالرحمان عطية، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيلطي، الجزائر، 2009.
8. عبد الستار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، دار وائل، عمان، الأردن، ط 2، 2010.
9. عبد الفتاح الصحن، وآخرون، **أصول المراجعة**، الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، 2000 .
10. محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)**، ط2 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
11. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية والمفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2002 .
12. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كمال محمد، **المحاسبة المالية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

البحوث العلمية:

1. براء الله ضياء الدين، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017/2016.
2. بلعيد وردة، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.
3. جميلة محيريق، جودة القوائم المالية بين مدخل الأهداف والمستويات المدركة للمستخدمين، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر، 2014/2013.
4. حسن محمد العربي، مذكرة ماستر بعنوان: دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2014.
5. عبد السلام عبد الله سعيد ابو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجزائر، 2010.
6. لندة قداري، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي. 2015 .
5. وسيلة بوخالفه، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

القرارات، القوانين، المراسيم:

- الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 2007/11/25.

المقابلات الشفوية:

- شلابي محمد البشير، مكتب المحاسبة ومراجعة الحسابات، حي 1600 مسكن ع 117، ر 03، الخروب، قسنطينة، أسئلة حول الترتيبات أو الآثار الناجمة عن عدم الالتزام بتوصيات وإرشادات المراجع الخارجي، قسنطينة، 2018/04/27، (مقابلة شخصية).



الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية بتاريخ.....

ن-1	ن			ملاحظة	الأصول
	صافي	إهلاك ومؤونات	إجمالي		
					أصول غير جارية. فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي. تثبيات غير مادية تثبيات مادية أراضي مباني تثبيات مادية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل.
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ن-1	ن	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال الصادر رأس مال غير المستعان به علاوات واحتياطيات (احتياطيات مجمدة (1)) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد. حصة الشركة المجمدة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون مدينة وأخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

الملحق رقم 02: حسابات النتائج (حسب كل نوع)

الفترة من إلى

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1. إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2. استهلاك السنة المالية 3. قيمة الاستغلال المضافة (1-2) أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
			5. النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية 7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9. النتيجة غير العادية

10. النتيجة الصافية للسنة المالية
حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
حصة المجموع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

الملحق رقم 03: حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من.....إلى.....

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين المخصصات للإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

الملحق رقم 04: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: صافي نتيجة السنة المالية. تصحيجات من أجل: -الاهتلاكات و الأرصدة. -تغير الضرائب المؤجلة. -تغير المخزونات. -تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى. -تغير الموردين و الديون الأخرى. -نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن شراء تسيّبات. تحصيلات عن مبيعات تسيّبات. تأثير متغيرات محيط الادماج (التجميع).
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي (المفقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج).
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج). أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الاقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.

الملحق رقم 05: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: -التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. -المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين. -الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة. -الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تقييدات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تقييدات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).
			تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).
			أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الاقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الملحق رقم 06: جدول تغيرات الاموال الخاصة

الاحتياطات و النتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال المؤسسة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						-تغيير الطريقة المحاسبية. -تصحيح الأخطاء الهامة. -الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. -حساب النتيجة. -الحصص المدفوعة. -زيادة رأس المال. -صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						- تغيير الطريقة المحاسبية. -تصحيح الأخطاء الهامة. -الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. -حساب النتيجة. -الحصص المدفوعة. -زيادة رأس المال. -صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

الملحق رقم 07: نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق:

جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
- التثبيتات غير المالية. - التثبيتات المادية. - المساهمات. الأصول الأخرى غير الجارية					

جدول الاهتلاكات

العناوين و الأبواب	ملاحظات	إهلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	إنخفاضات في عناصر الخارجية	إهلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
- goodwill. - تثبيتات غير مادية. - تثبيتات مادية. - مساهمات. - أصول أخرى غير جارية.					

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	إرتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	إستثناءات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
- goodwill. - تثبيتات غير مادية. - تثبيتات مادية. - مساهمات. - أصول أخرى غير جارية.					

جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)

الفروع و الكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	و منها رأس المال	قسط رأس المال المختار(%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض و التسيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
الفروع -الكيان أ. -الكيان ب. الكيانات المشاركة -الكيان أ. -الكيان ب.								

جدول المؤونات

العناوين و الأبواب	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إستثناءات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
أرصدة خصوم مالية غير جارية. -أرصدة للمعاشات و الواجبات المماثلة. -أرصدة للضرائب. -أرصدة للنزاعات.					
المجموع					
أرصدة خصوم مالية جارية -أرصدة للمعاشات و الواجبات المماثلة. -أرصدة أخرى ترتبط بالعاملين. -أرصدة بالضرائب.					
المجموع					

بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الديون الدائنة. -القروض. -الزبائن. -الضرائب. -المدينون الآخرون.					
المجموع.					
الديون المدينة. -الإقتراضات. -ديون مدينة أخرى. -الموردون. -الضرائب. -الدائنون الآخرون.					
المجموع.					

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

**RAPPORT DU COMMISSAIRE
AUX COMPTES
EXERCICE CLOS AU 31/12/2015**

DE LA SARL :EL AMEL

SARL

SARL AU CAPITAL SOCIAL DE : **200.000,00 DA**

SIEGE SOCIAL : RUECONSTANTINE

Adresse : RUE CONSTANTINE

CONSTANTINE LE

A MESSIEURS LES MEMBRE

DE

L'ASSEMBLEE GENERALE
DE LA SARL EL AMEL
REU

.....CONSTANTINE

OBJET : Rapport de commissariat aux comptes
Exercice clos au 31/12/2015

Messieurs les Membres de l'A.G.O.

En vue de la tenue de l'assemblée générale ordinaire conformément à l'article 678 du code de commerce. Nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint le rapport de commissariat aux comptes contenant :

- Rapport d'évaluation des procédures du contrôle interne.
- Le rapport général.
- Les rapports spéciaux.
- Les états financiers (Bilan et Tableaux des Comptes des Résultats).

Tout en vous souhaitant bonne réception, nous vous prions d'agréer Messieurs l'expression de notre parfaite considération.

Le Commissaire aux Comptes

FICHE SIGNALÉTIQUE DE LA SARL EL AMEL

- Raison sociale : SARL EL AMEL
- Registre de commerce : 11-B-0243.....
- Capital : 200 000.00 DA
- Comptes bancaires :

- BADR CONSTANTINE Compte N° :10.....

Adresse : RUE CONSTANTINE

- Date de Début d'activité : 22 JUILLET 2014
- Statut : **SARL**
- Date de changement de statut :
- Matricule fiscal :
- Article d'imposition :
- Objet d'activité : IMPORT EXPORT
- Les actionnaires :

Les associés	Cotes parts	Nbre de parts	% du capital
A	150.000 ,00	150	75%
B	50.000 ,00	50	25 %
Total	200 000.00	200	100%

- L e GERANT A

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

RAPPORT DU COMMISSAIRE
AUX COMPTES
EXERCICE CLOS AU 31 /12/2016

DE LA SARL :EL AMEL

SARL

SARL AU CAPITAL SOCIAL DE : 200.000,00 DA

SIEGE SOCIAL : RUECONSTANTINE

Adresse : RUE CONSTANTINE

CONSTANTINE LE

A MESSIEURS L'ASSEMBLEE
GENERALE
DE LA SARL EL AMEL
REU CONSTANTINE

OBJET : Rapport de commissariat aux comptes
Exercice clos au 31/12/2016

Messieurs les Membres de l'A.G.O.

En vue de la tenue de l'assemblée générale ordinaire conformément à l'article 678 du code de commerce, Nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint le rapport de commissariat aux comptes contenant :

- Rapport d'évaluation des procédures du contrôle interne.
- Le rapport général.
- Les rapports spéciaux.
- Les états financiers (Bilan et Tableaux des Comptes des Résultats).

Tout en vous souhaitant bonne réception, nous vous prions d'agréer Messieurs l'expression de notre parfaite considération.

Le Commissaire aux Comptes

FICHE SIGNALÉTIQUE DE LA SARL EL AMEL

- Raison sociale : SARL **EL AMEL**
- Registre de commerce : 11-B-0243020
- Capital : 200 000.00 DA
- Comptes bancaires :

- BADR CONSTANTINE Compte N° :10

Adresse :

- Date de Début d'activité : 22 JUILLET 2014
- Statut : **SARL**
- Date de changement de statut :
- Matricule fiscal : 00146
- Article d'imposition : 070
- Objet d'activité : IMPORT EXPORT
- Les actionnaires :

Les associés	Cotes parts	Nbre de parts	% du capital
A	150.000 .00	150	75%
B	50.000 .00	50	25 %
Total	200 000.00	200	100%

- L e GERANT B

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

**RAPPORT DU COMMISSAIRE
AUX COMPTES
EXERCICE CLOS AU 31/12/2017**

DE LA SARL :EL AMEL

SARL EL AMEL

SARL AU CAPITAL SOCIAL DE : 600.000,00 DA

SIEGE SOCIAL : CONSTANTINE

Adresse : CONSTANTINE

FICHE SIGNALÉTIQUE DE LA SARL EL AMEL

- Raison sociale : SARL **EL AMEL**
- Registre de commerce :
- Capital : 200 000.00 DA
- Comptes bancaires :

- BADR CONSTANTINE Compte N° :

Adresse : CONSTANTINE

- Date de Début d'activité : 22 JUILLET 2014
- Statut : **SARL**
- Date de changement de statut :
- Matricule fiscal : 00
- Article d'imposition : 070
- Objet d'activité : IMPORT EXPORT
- Les actionnaires :

Les associés	Cotes parts	Nbre de parts	% du capital
A	450.000 :00	225	75%
B	150.000 :00	75	25 %
Total	600 000.00	300	100%

- L e GERANT : B

الملحق رقم (09): تقارير مؤسسة الهناء لسنة 2015

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES MR:
TEL/FAX :

RAPPORT DU COMMISSAIRE
AUX COMPTES
EXERCICE CLOS AU 31/12/2015

DE LA SARL :ELHANAA

CONSTANTINE, Le :

*A Messieurs les associés de l'assemblée
générale de la SARL ELHANAA*

OBJET : Rapport de commissariat aux comptes
Exercice clos au 31/12/2015

Messieurs les Associés de l'A.G.O.

*En vue de la tenue de l'assemblée générale ordinaire conformément à l'article 678
du code de commerce, nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint le rapport
de commissariat aux comptes contenant :*

- *Le rapport général de certification,*
- *Les rapports spéciaux reprenant les normes de rapports du commissaire aux
comptes,*
- *Les états financiers (Bilan et Compte de Résultats).*

Tout en vous souhaitant bonne réception, nous vous prions d'agréer

Messieurs l'expression de notre parfaite considération.

Le Commissaire aux Comptes

FICHE SIGNALÉTIQUE DE LA SARL ELHANAA

- *Raison sociale :*
- *Registre de commerce :*
- *Capital :*
- *Comptes bancaires :*

- **LES Comptes bancaires :**
 - *CPA CONSTANTINE Dinars*
 - *CPA CONSTANTINE Devise*
 - *CPA CONSTANTINE Devise*
 - *CPA CONSTANTINE*
 - *CPA CONSTANTINE*
 - *BNA CONSTANTINE*
 - *BADR CONSTANTINE*
 - *Société Générale d'Algérie*
 - *Société Générale d'Algérie*
 - *Société Générale d'Algérie*

- *Adresse :*
- *Date de Début d'activité : 04-11-1998*
- *Statut : Société par actions (S.P.A.) avec conseil de surveillance*
- *Date de changement de statut : 06/10/2008 (Transformation d'EURL en SARL*
- *Matricule fiscal :*
- *Article d'imposition :*
- *Objet d'activité : Transformation et Conditionnement les produits agricole et exportation les produits agro-alimentaire.*
- *Les associés :*

<i>Les associés</i>	<i>Participation au capital</i>	<i>Nombre des parts</i>	<i>% du capital</i>
	388.000.00	388	13
	678.000.00	678	22
	678.000.00	678	22
	678.000.00	678	22
	339.000.00	339	11
	339.000.00	339	11
Total	3. 100 000.00	3.100	100%

- Le Gérant Mr



الفهرس

فهرس

الصفحة	الفهرس
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
(أ-ط)	المقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية
02	مقدمة الفصل الأول
03	المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية
03	المطلب الأول: تعريف المراجعة الخارجية وأنواعها
03	1- تعريف المراجعة الخارجية
05	2- أنواع المراجعة الخارجية
08	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الخارجية
08	1- أهمية المراجعة الخارجية
09	2- أهداف المراجعة الخارجية
11	المطلب الثالث : معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها
13	المطلب الرابع: تقارير المراجعة الخارجية
13	1- تقارير المراجعة الخارجية
16	2- العناصر الأساسية للتقرير
17	المطلب الخامس : مساهمة المراجعة الخارجية في تفعيل مصداقية القوائم المالية
19	المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية
19	المطلب الأول : تعريف و خصائص القوائم المالية

19	1- مفهوم القوائم المالية.....
21	2- خصائص القوائم المالية.....
24	المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية ومستخدميها
24	1- أهداف القوائم المالية
26	2-مستخدمو القوائم المالية
27	المطلب الثالث : عرض القوائم المالية والاعتبارات العامة المتعلقة لإعدادها
27	4- قائمة المركز المالي.....
29	5- قائمة تغيرات الأموال الخاصة.....
29	6- الملحق.....
29	المطلب الرابع :جودة القوائم المالية
29	1-مفهوم جودة القوائم المالية
30	2- العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية.....
31	3-معايير جودة القوائم المالية.....
32	المطلب الخامس : قياس جودة القوائم المالية
32	1- قياس جودة القوائم المالية.....
33	2- الرقابة على جودة المعلومات.....
34	خلاصة
35	الفصل الثاني : دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات بولاية قسنطينة
36	تمهيد.....
37	المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة
37	المطلب الأول: طريقة الدراسة
37	1-المنهجية المتبعة.....
38	2- مصادر المعلومات.....
38	3- مجتمع الدراسة
38	4- عينة الدراسة.....
39	5- متغيرات الدراسة.....
39	المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة في الدراسة

40	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
40	المطلب الأول: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة
40	2- تحليل تقارير محافظ الحسابات
47	2- الاستنتاجات المتوصل إليها
49	خلاصة
50	الخاتمة
54	المراجع
57	الملاحق
85	ملخص باللغة العربية
86	ملخص باللغة الأجنبية

الملخص

هدفت دراستنا إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقديم قوائم مالية تتصف بالجودة والدقة للجهات التي تحتاجها، وكذا تبين أهمية ودرجة استفادة هذه الجهات من المراجعة الخارجية في العمليات التسييرية بصفة عامة، وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة.

لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على أداتين هما تقارير محافظ الحسابات والمقابلة الشخصية، حيث تم تحليل أربعة تقارير (ثلاثة منها لنفس المؤسسة خلال السنوات 2015/2016/2017، والأخير لمؤسسة أخرى خلال سنة 2015) بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة كما مكنتنا المقابلة من التزود بالمعلومات وذلك بأخذ آراء متخصصين في المجال (محافظ الحسابات).

توصلت دراستنا إلى أن المراجعة الخارجية تؤدي وبالتأكيد إلى تحسين جودة القوائم المالية وبالتالي الاستخدام الأمثل للمعلومات المالية من طرف مستخدميها وذلك من خلال تطبيق إرشادات وتوصيات المراجع الخارجي وتعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية المعتمد داخل المؤسسة وكذا تنسيق العمل مع المدقق الداخلي للحصول على معلومات دقيقة تعطي قوائم مالية ذات جودة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، القوائم المالية، تقارير محافظي الحسابات، مستخدمي القوائم المالية.

Abstract

Our study aimed to demonstrate the role of the external audit in presenting financial as well as the importance and statements of quality and accuracy to the parties that need them degree of the use of these external audit in the operations in general and the decision-making process in particular.

we relied on two tools: the reports of the external ‘ In order to achieve the goal of the study Four reports (three for the same institution during the years ‘auditor and the personal interview 201 5/201 6 / 201 7 and the last for another institution during 2015) were analyzed to answer the problem. And by taking the opinions of specialists in the field of portfolios

Our study concluded that external auditing leads to improving the quality of the financial statements and thus the optimal use of financial information by its users through the implementation of the guidelines and recommendations of the external auditor and strengthening and strengthening the internal control system adopted within the institution. Such coordination work with the internal auditor to obtain accurate information.

Key words: External audit, Financial lists, users of financial statements, audit report of governors.